الدراسة الأولى:
أسس نشأة مفهوم المواطنة وتطوره ومدى إمكانية تطبيقه في العالم العربي

أ. د. حسين غربية

Abstract

The term citizenship has become the most widely used term in the Arab word following the events of the so-called Arab Spring. All sort of society strata advocated amendment of laws and constitutions in order to reach citizenship. However, despite the fact that most of Arab countries constitutions contains modern laws such as human rights, these laws are hardly implemented, and the question is why?

This clearly shows that those who call for implementing the concept of citizenship are not aware how when and why this concept developed in the political life. The development of this concept took place in Europe due to certain factors which eventually led the political systems in Europe to adopt the concept of citizenship which indicate and remove all elements which discriminate between people whether this discrimination is religiously or racially based.

The process of progression took nearly 400 years to get where it is today when philosopher and scientist began to challenge the authority of the religious establishment followed by the establishment of the Nation – State in the seventeenth century, then followed by the

industrial revolution which caused upheaval in the society, resulted the establishment of trade unions and a vital movement of the political parties.

In fact, what the Arab countries endured since Sykes -Picot in the beginning of the twentieth century clearly shows the huge influence of external factors in the life of the Arabs. A hundred year later the Arab countries had a setback due to the Arab Spring which led to a more division as people became more religiously oriented which caused further frictions within the societies. And the main question remains whether the Arab countries could reach citizenship without going through the factors which Europe experienced or some of it.

المقدمة

انتشرت في البلاد العربية منذ ما عرف بالربيع العربي استعمال مصطلح المواطنة بكثره. فأصبح القاصي والداني ينادي من على المنابر والصحف وحتى في العمل الأكاديمي على اهمية تطبيق المواطنة في بلادنا، وذلك لما لها ما أثر كبير على زيادة الوعي الوطني واللحمة الوطنية بين افراد الشعب. والملفت ان اغلب ما كتب لم يكن فعليا مبني على أسس اكاديمية او تجارب تاريخية او كيفية تطورها، وكأن مصطلح المواطنة وكأنه مصطلح مجرد لا علاقة له بالواقع الذي تعيشه المجتمعات.

كما يوجد تضارب كبير فيما كتب بالعمل الأكاديمي حيث يقول البعض ان المواطنة والانتماء الى مكان معين انما يكون من خلال العوامل المشتركة التي تربط بين أبناء الشعب الواحد كالتاريخ المشترك، واللغة، والدين، والعرق. بينما اخرون يقولون بان المواطنة ما هي الا مسيرة تاريخية جعلت من الرعايا شعوبا وذلك من خلال إزالة أي مظهر من مظاهر الفرقة بين الناس بغض النظر عن ماهيته. لان برأيهم ان المواطنة لا تنشأ في ظل أنظمة تفرق بين المواطنين سواء على أساس اللون، او الدين، او العرق، او اللغة.

كما ويغيب عن اذهان الكثيرين ان المواطنة ما هي الا مجموعة مبادئ ظهرت بعد مسيرة طويلة من التطور في المجتمع لتصبح هذه المبادئ المكون الأساسي للدساتير وتطورها في

الدول التي وصلت لهذه المرحلة. كما يعتبر مفهوم المواطنة المعيار الأسمى للديمقراطية الصحيحة حيث أصبحت مبادئ المواطنة مرتبطة بحقوق الانسان التي تشكل دساتير الدول الديمقراطية وخاصة في أوروبا التي هي منبع نشوء الدولة والدستور.

لذلك ارتبط مفهوم المواطنة بالدستور الذي أصبح وثيقة لا غنى عنها لوضع قواعد الدولة الحديثة. وذلك لأنه يمثل اساس النظام السياسي من الناحيتين القانونية والسياسية، فمن الناحية القانونية هو المرجع الاعلى للقوانين والتشريعات كافة، لذلك ينبغي ان لا يكون هناك أي تعارض او تداخل بين نصوصه وسلطاته. كما يجب ان يكون الضامن الاساسي لحماية حقوق الشعب والدولة. واما من الناحية السياسية فيتضمن الدستور النصوص التي تحدد هوية الدولة وشكلها ونظام الحكم فيها، كما ينظم عمل السلطات ويرسم كيفية التنظيم وادارة الدولة وسياسة الحكومة. هذا بالإضافة الى حماية الحقوق والحريات الاساسية للمواطنين كافة، وتعزيز فكرة سيادة القانون على الحكام والمحكومين على حد سواء وعليه أصبح الدستور معيارا لدولة المواطنة الحديثة، واساسا لشرعية النظام السياسي فيها، ومؤشرا لسيادة الشعب.

وبالرغم من ان الدستور وليد الفكر الديموقراطي، الا انه وجدت في العالم انظمة سياسية استبدادية شمولية تملك دساتير وضعت بطرق غير ديموقراطية، ويلاحظ ان سلوك هذه الانظمة يقترن بالعنف والانتهاكات الدستورية في حين ان الدستور يكفل حقوق المواطنين وحرياتهم في نصوصه. وان مراجعة التجارب الديموقراطية تدل على انه إذا لم تكن حقوق الانسان مكفولة ومحمية منذ البداية فانه يصعب حمايتها لاحقا وإذا لم تكن الدساتير تحمل القدرة الكافية من المرونة فأنها لن تستطيع تجاوز المشكلات في المستقبل. لذلك ولكي يحمل الدستور المرونة اللازمة يجب التعامل معه على انه ليس نصا مقدسا ابديا، بل هو نص من وضع الانسان يبقى قابلا للمراجعة الجزئية او الشاملة في كل وقت وحسب ما تقتضيه الضرورة، لمواكبة التطورات والتحولات الحديثة وما تفرضه الحاجة لتطوير النظام السياسي.

لذلك كان لزاما علينا ان نلقي الضوء الى التجربة الأوروبية التي كانت منشأ للدولة والدساتير وتطورها وصولا لمفهوم المواطنة. وذلك خاصة ان الدولة بمفهومها الأرض والشعب والسيادة لم يظهر الى الوجود الا في القرن السابع عشر حيث سميت الدولة حينها بالدولة القومية. وميزة الدولة القومية هذه انها محددة جغرافيا على عكس الممالك والامبراطوريات في اوروبا

والعالم والخلافة الإسلامية، حيث ان السمة العامة لهم هي التوسع قدر الإمكان، الامر الذي كان يتوقف على مدى قوة الحاكم حينها. ومن ثم وبعد دراسة المقومات التي أدت الى الوصول لمفهوم المواطنة في أوروبا سيطرح التساؤل عما إذا كان العالم العربي يمتلك المقومات التي ستؤدي به الى الوصول لمفهوم المواطنة.

أولا: أثر نشوء الدولة القومية على تأسيس وتطور مفهوم المواطنة والدستور

كثرت في عالمنا العربي المناظرات والمطالبات بتطبيق مفهوم المواطنة خصوصا بعد ما مر ولا يزال يمر به عالمنا العربي بأزمات كيانية كبيرة. فمنذ "الثورة التونسية" في أواخر سنة 2010 والى اليوم تعرضت الكثير من البلاد العربية الى خضات اجتماعية وسياسية وامنية كبيرة جعلت منها بلدانا غير مستقرة. ومن أبرز مظاهر واثار هذا التدهور هو الهجرات الكبيرة للشباب الى دول أوروبا وأميركا بشكل أساسي، والى بقاع أخرى من العالم.

وقد تميزت وجهة المهاجرين الى أوروبا تحديدا لما تتميز بها من قوانين تحفظ الكرامة الإنسانية من خلال شرعة حقوق الانسان المنصوص عليها في دساتيرها. ولكن هل حقوق الانسان في أوروبا نشأت من العدم ام كانت نتيجة تطور كبير في تلك المجتمعات على كل الصعد الاجتماعية والاقتصادية الفكرية التي افضت في نهاية المطاف الى التطور السياسي وبالنتيجة الى تطور الدساتير الأوروبية. ان الدساتير الأوروبية دون استثناء بنيت على مبدأ حقوق الانسان، لذلك اختفت الفوارق السياسية بين الدول الأوروبية والتي أدت الى تطور العلاقات البينية وتطور القارة الأوروبية الكبير. وقد اخذت مسيرة التطور السياسي في أوروبا ما يقارب الاربعمائة سنة أي منذ نشوء الدولة القومية سنة 1648.

والملفت ان مطالبات المثقفين والسياسيين العرب بتحقيق مفهوم المواطنة في مجتمعاتنا انما هو مطلب خيالي حيث ان الأرضية لتحقيق هذا المفهوم غير متاح. فهي عملية معقدة استمرت 400 سنة في أوروبا حيث تمت رعايتها وتطويرها لتصل الى ما وصلت اليه. فكيف نستطيع ان نحقق تطبيق هذا المفهوم في بلادنا دون القيام بتغيرات جذرية على المستوى الاجتماعي

والاقتصادي والسياسي؟ لذلك من الضروري الوقوف على العلاقة بين نشوء الدولة القومية والدستور والمواطنة.

ثانيا: أسباب نشوء الدولة القومية والدستور

كانت أوروبا قبل نشوء الدولة القومية عبارة عن ممالك متصارعة يحكمها ملوك يدعون ان ملكهم وحكمهم هو بتأييد من عند الله. وكانوا على علاقة وثيقة بالكنيسة التي كانت تصبغ حكمهم بالشرعية، لدرجة ان سلطة رجال الدين كانت كبيرة الى حد ان الملوك كانوا لا يجرؤن على التخاصم معهم. لذلك كانت الأمور تسير وفقا لما اعتاد عليه الإنسان حيث يحكم الملك باسم الله ليؤمّن للناس دنياهم، بينما يضمن لهم رجال الدين آخرتهم. ولكن لم تستمر هذه الحالة حيث ظهرت بوادر ظهور كنيسة جديدة مخالفه للمذهب الكاثوليكي ذو الأغلبية وهي الكنيسة الانجليكانية التي أسست على يد الملك الإنجليزي هنري الثامن، ثم تم تأسيس المذهب الجديد المعروف بالمذهب البروتستانتي الذي انشأه الألماني مارتن لوثر وكان ذلك في القرن السادس عشر. والاختلاف الأساسي بين البروتستانتية والكاثوليكية ان الأولى ترفض ما عرف بصكوك الغفران وشفاعة القديسين ومعظم الاسرار الكنسية وسلطة البابا. فالبروتستانتية تؤمن بالحرية وتلتزم بفصل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية في المجتمع.[1] ومنذ تأسيس هذا المذهب الجديد انقسمت أوروبا دينيا الامر الذي كان له الأثر الكبير على العلاقات بين الممالك الأوروبية. والملاحظ ان نشوء هذا المذهب كان مع نشوء حركة فكرية كبيرة انتشرت مع بدايات القرن الخامس عشر والتي انتشرت في اغلب الممالك الأوروبية.

غير ان الملفت ان بدايات التغيير في المجتمعات الاوربية وخاصة بريطانيا كانت في القرن الثالث عشر، حيث كانت المحاولة الاولى لتقليص صلاحية الملك الإنجليزي. غير ان هذه المحاولة التي بدأت في سنة 1216 كانت نتيجة للمطالبات التي قام بها النبلاء في وجه الملك من اجل ان يكون القانون فوق الجميع، واعتبرت هذه الخطوة كبدايات لنشوء الديمقراطية. وقد

[1] Edward J Eberle, Church and State in Western Societies: Established Church, Cooperation and Separation", Journal of Contemporary Religion, Vol.28, issue 3.

انتهت المطالبات بإنشاء وثيقة عرفت بوثيقة "الماغناكارتا". هذه الوثيقة كانت بمثابة الأساس لمبادئ الدستور، فيما يتعلق بحكم الملك ومحدودية نفوذه وسلطته.[1]

ولكن السؤال هو هل كانت بوادر التغيير في أوروبا نتيجة نشوء هذا المذهب الذي على أثره انقسمت المجتمعات في اوروبا بحسب المذهب، ام ان هناك أسباب أخرى ذات أهمية كبرى في تطور المجتمع.

كان للتطور الفكري والاجتماعي كبير الأثر في علمية تطوير المجتمعات الأوروبية للوصول الى انشاء الدولة القومية. وقد مرت أوروبا اثناء عملية التطور هذه في أزمات وحروب كثيرة دفعتها الى اتخاذ خيارات كبيرة أدت الى قلب الأنظمة القديمة التي كانت سائدة كدور السلطة الدينية في المجتمع والسلطات المطلقة للملوك.

1. أثر التطور الفكري في العلاقة بين الفلاسفة والسلطة الدينية والزمنية

لم تكن مهمة المفكرين والفلاسفة في أوروبا خالية من الصعوبات، وقد عرفت تلك الحقبة بعصر التنوير، لما كانت تقبع فيه أوروبا من الجهل وتحكم رجال الدين من جهة والملوك من جهة أخرى. وكان الاتهام بالهرطقة من الوسائل الأساسية التي كانت السلطة الدينية والزمنية تواجه بها كل فكر جديد. وكان عقاب كل من يخالف الأعراف الدينية السائدة بالمجتمع اما القتل او السجن والتعذيب.

كان الفكر الأوروبي في العصور الوسطى يتصف بالزهد والتفكر في الحياة الاخرة ونبذ كل ما هو جديد سواء من فنون أو علوم وآداب، دون الاكتراث بالحالة الاجتماعية والاقتصادية السيئة التي كان يعيش فيها المجتمع. وكانت هذه نتيجة طبيعية جراء سيطرة الكنيسة ورجال الدين من ناحية والنظام الإقطاعي من ناحية أخرى، حتى بات المجتمع متخلفاً بعيداً عن أي تطور أو إصلاح. وقد وصلت حالة التخلف الى قتل او سجن أي شخص يأتي بأفكار تخالف راي الكنيسة، وكان أشهر من تمت معاقبته العالم جاليليو. فقد أدين هذا العالم لدعمه لنظرية مركزية الشمس، وهي نموذج فلكي يقول بدوران الأرض وبقية الكواكب حول الشمس التي تقع

[1] Walter Bagehot, The English Constitution, Oxford University Press, 2009, P, 9.

في مركز المجموعة الشمسية.[1] وقد تمت وإدانته من قبل محكمة التفتيش الرومانية الكاثوليكية عام 1633، وحكم عليه بالسجن ومنع كتبه من التداول.

غير ان هذا الحالة بدأت بالتغير مع دخول عصر النهضة الذي أثر تأثيرا كبيرا في تحول التفكير نحو الحياة بدل الاخرة حيث بدأ حينها العمل على إحياء الفنون القديمة في إيطاليا واليونان وتطور فنون التمثيل والشعر في عموم أوروبا. كما اتجهت الأنظار إلى البحث في علوم الطبيعة والفلك والجغرافيا والتاريخ والفلسفة والأدب ولا سيما دراسة علوم العرب والمسلمين في كافة المجالات والتي كانت لها آثار بالغة في حركة الاكتشافات الجغرافية. وقد أدى هذا التطور الفكري إلى رفض سيطرة الكنيسة والإقطاعيين والعمل على تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية. كما زاد الاهتمام بالتقدم العملي لينتج بعد ذلك الثورة الصناعية التي نشأت في إنجلترا ثم انتقلت إلى باقي غرب أوروبا حيث تغير معها المجتمع تغييراً جذرياً.

اما أبرز المفكرين الأوائل الذين وضعوا اللبنات الأولى لهذه المرحلة هم المفكر الايطالي نيقولا ميكيافيللي (1469 – 1527) الذي اشتهر بان المحرك الأساسي لنشاط البشر هي الأنانية والمصلحة المادية، وهو صاحب مقولة "أن الناس ينسون موت آبائهم أسرع من نسيانهم فقد ممتلكاتهم". كما اعتبر أن القوة هي أساس الحق في سياق حديثه عن ضرورة قيام الدولة الزمنية المضادة لدولة الكنيسة.[2] اما البولندي المفكر نيقولا كوبرنيكوس (1473 – 1532) فقد ساهم في تحطيم الإيديولوجية اللاهوتية القائمة على القول بمركزية الأرض في الكون وذلك عبر اكتشافه لنظرية مركزية الشمس التي قام على أساسها علم الفلك الحديث وهذه النظرية من أهم منجزات كوبرنيكوس على الإطلاق.[3] اما المفكر الايطالي جوردانو برونو (1548 – 1600) فقد كان فيلسوفاً وعالماً فلكياً، قام بتطوير وتصحيح نظرية كوبرنيكوس، حيث بدأ حياته راهباً وبسبب أفكاره المادية انفصل عن الكنيسة وتفرغ لنظرياته العلمية. فقد آمن بلا نهائية المكان أو لانهائية الطبيعة، حيث رفض مركزية الشمس في الكون مؤكداً على أن لا وجود لهذا المركز إلا كمركز نسبي فقط، وذلك لان الشمس ليست النجم الوحيد الذي له أقمار

(1) Thomas Hobbes, Critical Assessments, Vol. 1, Preston King, 1993, p. 59.
(2) Niccolo Machiavelli, The Prince, Oxford, NY: Oxford University Press, 2005, 59 -61.
(3) Daniel Jones, Roach, Peter; Hartmann, James; Setter, Jane (eds.), English Pronouncing Dictionary, Cambridge: Cambridge University Press,2003.

تدور حوله، بل ان النجوم البعيدة هي شموس أيضاً لها توابعها، كما افترض أن جميع العوالم في هذا الكون مأهولة. ونتيجة لأفكاره هذه ألقي القبض عليه من قبل محاكم التفتيش التي سجنته ثمانية سنوات ثم أحرقوه بعدها على أحد أعمدة التعذيب بعدما رفض إنكار فلسفته وتوجهاته العلمية. وهناك الكثير من المفكرين والفلاسفة الذي لعبوا دورا كبيرا في التطور العلمي الطبيعي بالإضافة الى فلاسفة ومفكرين نشطوا في مجال العلاقة المجتمعية وخاصة بين الحاكم والمحكوم.

2. أثر التطور الاجتماعي في العلاقة بين الفلاسفة والسلطة الدينية والزمنية

أدى تفسخ العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في أواخر القرن السادس عشر في النظام الإقطاعي الأوروبي إلى تغيير كبير في الدور الذي يلعبه الدين في المجتمع ورغم ذلك فقد ظل الدين يحتل مواقع أساسية في نفوس الناس، غير ان تراجع الهيمنة الثقافية الفكرية اللاهوتية أدى إلى خلق المناخ اللازم لقيام الثورات البرجوازية الأولى في القرنين السادس عشر والسابع عشر. [1] حيث ادى توفر الظرف الموضوعي إلى انتشار العلاقات الرأسمالية في المجتمع الإقطاعي وبروز العامل الذاتي عبر التحالف بين قوى البرجوازية الصاعدة من جهة وشرائح من الأرستقراطية التي تشابكت مصالحها مع مصالح البرجوازية، حيث تحولت ملكيتها للأرض كلياً أو جزئياً من حيث توجيه العملية الإنتاجية لخدمة أغراض وتوجهات النمط الرأسمالي الجديد.

بالطبع اتخذت هذه العملية في سياق حركتها الصاعدة مساراً تدريجياً بالنسبة للرؤى والأهداف الفكرية والفلسفية العامة. فقد بدأت هذه الحركة تحت راية النزعة الدينية الإصلاحية التي يتزعمها مارتن لوثر (1483 – 1546) الذي كان مؤيداً ومطالباً بالإصلاح المعتدل إلى جانب أنه أنكر دور الكنيسة ورجال الدين كوسطاء بين الإنسان والله. فقد أكد أن خلاص الإنسان لا يتوقف على أداء الأفعال الخيرة والأسرار الغامضة والطقوس وإنما يتوقف على الإيمان المخلص الذي يستند إلى أن الحقيقة الدينية لا تقوم على التقاليد المقدسة والمراسم وإنما على الإيمان دون أي وساطة من الكنيسة. وقد عبرت هذ المطالب عن الصراع بين

[1] Jörg Baten, A History of the Global Economy. From 1500 to the Present. Cambridge University Press, 2016, p 14–13.

النظرة العامة البرجوازية المبكرة للعالم من جهة، والأيديولوجية الإقطاعية والكنيسة من جهة أخرى. ومما لا شك فيه أن هذه النزعة الإصلاحية الدينية ساهمت في فتح آفاق القطيعة بين الدين والدولة وتعميق تطور مفاهيم المجتمع المدني والمثل السياسية البرجوازية ومؤسسات الدولة الديمقراطية من جهة، وتطور الفلسفة التجريبية والمنهجية العلمية من جهة أخرى، مما أدى إلى فقدان الدين لسيطرته في ميداني العلم والفلسفة، وهي خطوة هامة بالرغم من بقاء دوره بالنسبة لعامة الشعب في المجتمع الرأسمالي.[1]

وفي ضوء هذا التطور الذي أصاب كل مناحي الحياة في عصر النهضة، رفع فلاسفة هذا العصر رغم الاختلافات بين مذاهبهم شعار "العلم" من أجل تدعيم سيطرة الإنسان على الطبيعة ورفض شعار العلم من أجل العلم. لقد أصبحت التجربة هي الصيغة الأساسية للاختراعات والأبحاث العلمية التطبيقية في هذا العصر.

ان الاكتشافات العلمية وغيرها اعتمدت في تطورها على تطور الفلسفة عموماً والمذهب التجريبي على وجه الخصوص، وذلك في سياق الحراك والتناقض والصراع الاجتماعي الدائم والمستمر بوتائر متفاوتة في تسارعها بين القديم والجديد. إذ أنه بدون هذه الحركة والتناقض لم يكن ممكناً بروز الدعوة من أجل التغيير والتقدم التي عبر عنها فلاسفة عصر النهضة في أوروبا كفرنسيس بيكون، وديكارت، وهوبس، ولايبنتز، وسبينوز وغيرهم الكثير.

3. الحروب الدينية وأثرها على نشوء الدولة القومية

لعبت الحروب الدينية دورا كبيرا في نشوء الدولة القومية، وخاصة بعد تأسيس المذهب البروتستانتي. ان الاختلاف الكبير في الاسس بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي أدى الى انتهاء عملية الالتقاء بين الطرفين حيث ان المذهب البروتستانتي ينسف فكرة البابوية التي تؤمن بها الكاثوليكية ويقول بان الانسان لا يحتاج الى وسيط. ومن هنا كان عملية "التكفير" بين الطرفين والتي أدت في النهاية الى ما عرف بحرب الثلاثين عاما.

[1] Martin Brecht, Martin Luther. tr. James L. Schaaf, Fortress Press, Philadelphia,1985, p. 204–205.

أ- حرب الثلاثين عامًا

حرب الثلاثين عاما هي حرب قامت بين عامي 1618و1648 وحدثت وقائعها بشكل عام في الأراضي الألمانية، حيث تدخلت في هذه الحرب معظم القوى الأوروبية الموجودة في ذاك العصر. وعلى الرغم من ان اندلاع الحرب كان يعود في الاساس بسبب الصراع الديني بين الكاثوليك والبروتستانت، إلا أن التنافس بين القوى المركزية الحاكمة والدول الأخرى في اوروبا كان على السيطرة والتوسع، حيث كانت الاطماع بين القوى الأوروبية على أشدها.[1] وقد أصبحت هذه الاطماع محركا أساسيا لفتنة هذه الحرب، بل ويعد السبب الرئيسي في نظر البعض. وعلى الرغم من ان ظاهر الحرب هي بين الكاثوليك والبروتستانت الا ان التحالفات من اجل السيطرة والهيمنة على مناطق من اجل التوسع لم تكن كذلك. ودون الخوض في التفاصيل لانها ليست محور هذه الدراسة الا انه قامت تحالفات سياسية كبيرة بين قادة المذهبين من اجل تحقيق أهدافهم. فقد كان ذلك جليا حيث دعمت فرنسا الكاثوليكية الجانب البروتستانتي في الحرب بسبب تنافس كل من فرنسا وآل هابسبورج على الحكم.

أن تدهور العلاقات بين الكاثوليك والبروتستانت أدى إلى تشكيل الاتحاد البروتستانتي في عام 1608 للدفاع عن مصالح البروتستانت أمام الكاثوليك الذين شكلوا بدورهم الحلف الكاثوليكي في عام 1609. الأمر الذي دفع اسبانيا إلى الانضمام إليه مدعية حمايتها للكاثوليك.[2] وذلك فضلا عما قام به امبراطور هنغاريا الروماني المقدس فرديناند الثاني من محاربته واضطهاده للبروتستانت، كونه كاثوليكيا متعصبا، عمل على مضايقتهم في الكثير من المدن لاسيما في منطقة بوهيميا في هنغاريا. حيث جعل الكاثوليك المتحكمين في الحياة الدينية والفكرية مما إثار حفيظة البروتستانت لاسيما في بوهيميا معقلهم الرئيسي الأمر الذي أدى إلى إشعال حربا دينية استمرت لمدة ثلاثين عاما.[3]

---

[1] Norman Davis، Europe, a History, Oxford University Press 1996.p. 568.

[2] عبد الفتاح أبو علية وإسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، مكتبة نور، الرياض، 1993، ص 115. انقسام الأراضي الألمانية الى أكثر من 200 ولاية، وأصبح كل امير يدعي الاستقلال في ولايته. وتم الاعتراف القانوني بسلطة الامراء مما اثار ذلك سلبا على عملية الوحدة الألمانية واخرها لمدة طويلة.

[3] عبد العزيز نوار ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لا ن، القاهرة، 1999، ص145.

غير ان محصلة هذه الحرب أدت الى خراب كبير حيث صاحبتها أوبئة ومجاعات كانت نتائجها مدمرة ومهلكة. وكان الأثر الرئيسي لحرب الثلاثين عاما والتي استخدمت فيها جيوش مرتزقة على نطاق واسع، وتدمير مناطق بأكملها تُركت جرداء من نهب الجيوش وانتشرت خلالها المجاعات والأمراض، وهلاك الملايين من سكان الولايات الألمانية والأراضي المنخفضة (هولندا) وإيطاليا، بينما أُفقرت هذه الحرب الكثير من القوى المتورطة في الصراع. استمرت الحرب ثلاثين عاما، ولكن الصراعات التي فجرتها ظلت قائمة بدون حل لزمن أطول بكثير. وقد انتهت هذه الحرب بمعاهدة مونستر والتي أصبحت جزءا من صلح ويستفاليا سنة 1648.[1]

ثالثا: مؤتمر ويستفاليا ونشوء الدولة القومية

اختلفت العديد من الكتابات الأكاديمية والفلسفية النظرية في تحديد نشأة الدولة القومية الحديثة، إلا أن مصطلح الدولة بشكل عام لم يكن حديثا، بل ظهر على أثر معاهدة ويستفاليا عام 1648 التي هدفت أساسا للصلح بين المجتمعات والإمبراطوريات الأوروبية المتحاربة ليضع المؤتمر حدا للصراعات المسلحة التي أودت بحياة الكثير من البشر. وتم الاتفاق حينها على ما عرف بعد ذلك بال Nation State أو الدولة القومية، والتي كانت تعني أن تتخذ كل مجموعة من الأعراق وأصحاب اللغات المتشابهة أرضا ويعينوا لها حدودا وتصبح بذلك دولتهم التي لا يُغير عليها أحد ولا يشاركهم فيها أحد.[2]

غير ان الامر لم يكن بتلك البساطة، فلقد عانت أوروبا وعلى رأسها كلا من إنجلترا وفرنسا العديد من الثورات الداخلية الدموية والتي أسست للدول القومية التي أخذت في التطور حتى وصلت للشكل الحالي المتعارف عليه الآن مما يعني أن أول ظهور لهذا المصطلح والمفهوم كان في أوروبا. وهنا يُثار تساؤل عما إذا كانت هناك في باقي بقاع العالم أنظمة حكم أخرى ومستقرة؟ وما هي؟ وهذا ما سنحاول ايضاحه.

---

[1] خلال حرب الثلاثين عاما انخفض عدد سكان ألمانيا بمقدار 30 ٪ في المتوسط، في حين أنه في بعض المناطق مات ما يُقدّر بثلثي السكان، وانخفض عدد سكان ألمانيا من الذكور بمقدار النصف تقريبا. كما انخفض عدد سكان الأراضي التشيكية بمقدار الثلث. وقد دمَّر الجيش السويدي وحده 2000 قلعة و18000 قرية و1500 مدينة في ألمانيا، أي ثلث عدد جميع المدن الألمانية.

[2] State / Nation State, Encyclopedia Princetoniensis.

من أجل تحليل ومعالجة المفهوم الخاص بالدولة القومية لابد من النظر إلى دلالات المفهوم ثم إلى التطور الحاصل فيه. فالدولة في اصطلاح النظرية السياسية هي "تجمع كبير من الأفراد يقطنون بصفة دائمة ضمن إقليما معينا، ويتمتع بالشخصية المعنوية، وبنظام حكومي واستقلال سياسي"، ويضم هذا المصطلح كافة الأشخاص والمؤسسات الذين يتضمنهم الإطار السياسي للمجتمع. وبالنظر إلى التعريف الاصطلاحي هنا وتحديدا كلمتي نظام حكومي واستقلال سياسي، فإننا نتكلم أيضا عن مفهومين أصبحا بعد ذلك أحدا أهم مرتكزات الدولة القومية الحديثة، وهما السلطة، والسيادة. فما هي السلطة وما هي السيادة إذن؟

السلطة في اصطلاح النظرية السياسية هي علاقة النفوذ التي تكون من خلالها شرعية ممارسة القوة أمرا مقبولا إلى حد ما، من قِبل الفاعلين الآخرين، وتشتمل الشرعية في معظم الحالات السياسية على مبدأ الاحتكام إلى نظام قانوني راسخ. ومن خلال الاصطلاح السابق يمكن الاستطراد قولا بأن السلطة لها ارتباط وثيق بمسألة شرعية الأفعال، أي بمعنى قبول الأفعال والسياسات التي تمارسها دولة أو نظام ما من خلال ما يتمتع به من سلطة بناء على شرعية قد تتعدد مصادرها التي تحرص الدولة على اكتسابها منها.

كما يلقي هذا التعريف الضوء على أهمية استناد هذه الأفعال أيضا إلى قانون واضح وراسخ، أي مجموعة القواعد التي بناء عليها تتصرف الدولة أو نظامها أو حكومتها في صورة سياسات، وهي تحدد أيضا العلاقة بين كل من الشعب والدولة. فالسيادة اذن هي عبارة عن القدرة الفاعلة لإرادة ما كي تكون موجودة وكائنة بالفعل، فعندما نقول "دولة ذات سيادة" معناها أن الدولة تمتلك هذا الفعل الإرادي وتستطيع التعبير عنه، وأن الغرض من الدولة هو كينونتها وتنفيذ إرادتها من خلال القانون أيضا.

أما القومية فهو الوعي الجماعي بالانتماء إلى هوية معينة ولغة وثقافة محددة.[1] وهذا يقودنا إلى مسألة ذات أهمية كبيرة في إطار معالجة مفهوم الدولة القومية، وهي مسألة الولاء التي هي نتاج للانتماء، والذي يبني عليه الاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل ما يدين الإنسان

[1] عبد الوهاب الكيالي، وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985، ص 831.

بالولاء له. لذلك عندما يصبح الإنسان منتميا إلى جماعة ما فهو يكون على استعداد للتضحية بنفسه في سبيل تلك الجماعة.

اذن الدولة القومية هي تجمع الأفراد الذين لديهم وعي جماعي بالانتماء إلى هوية وأصل معين ومحدد. وينتج عن ذلك ما يمكن أن يطلق عليه اسم النزعة القومية، وهي ثقافية سياسية للحداثة، وأداة حاسمة لتحقيق التحول الكبير من حال المجتمع التقليدي إلى المجتمع الصناعي.[1]

كما هو ملاحظ ان الدولة القومية تتميز عما سبقها من تجمعات سياسية بانها بنيت على أساس جغرافي محدد المعالم، حيث يقطن هذه الجغرافيا مجموعة من الناس ينحدرون بشكل عام من عنصر مشترك ولهم لغة وتاريخ مشترك. كما ظهرت مصطلحات سياسية جدية بعد نشوء الدولة القومية كالسيادة والاحتلال في حال التعدي من دولة على أخرى.

اذن معاهدة ويستفاليا، أو صلح ويستفاليا هي معاهدتي السلام اللتين دارت المفاوضات بشأنهما في مدينتي أسنابروك ومونستر في ويستفاليا وتم التوقيع عليهما في 15 مايو 1648 و24 أكتوبر 1648. حيث وضعت هذه المعاهدة حداً لحرب الثلاثين عاماً في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وهي معظم الأراضي الألمانية اليوم، كما وضعت حدا لحرب الثمانين عاماً بين إسبانيا ومملكة الأراضي المنخفضة المتحدة (هولندا). ووقعها مندوبون عن إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة فرديناند الثالث وكل من ممالك فرنسا، وإسبانيا والسويد، وجمهورية هولندا والإمارات البروتستانتية التابعة للإمبراطورية الرومانية المقدسة.

▪ أسباب ودوافع عقد الصلح

كانت هناك العديد من الأسباب والدوافع المباشرة فضلا عن كل ما ذكر من سوء الأوضاع وما خلفته حرب الثلاثين من التدني في كل مجالات الحياة بالنسبة للدول أطراف النزاع. حيث ساهمت تلك الأسباب والدوافع بشكل فعال في التوصل الى اتفاق بين الأطراف المتصارعة، فكانت تلك الأسباب بمثابة المحرك والدافع الأساسي لعقد معاهدة ويستفاليا وهذه الأسباب والدوافع هي:

(1) Jeff Horn, Leonard Rosenband, Merritt Smith, Reconceptualizing the Industrial Revolution, MIT Press, Cambridge MA, 2010.

1. الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها الولايات الألمانية كونها مسرح تلك الاحداث، إذ أدت حرب الثلاثين عاماً الى خسائر كبيرة في الأرواح والأموال، فضلاً عما حل بالمدن والقرى على حد سواء من دمار وخراب.
2. التغيير الديموغرافي الذي انتجته الحرب، والتي أدت الى هجرة الكثير من العوائل التي كانت متعايشة فيما بينها نتيجة الصراع الديني، والذي اجج الطائفية والمذهبية بين الدويلات الألمانية.
3. انتشار الامراض والاوبئة الفتاكة كالطاعون، وتفشي المجاعة بشكل كبير في المدن والقرى الألمانية، والذي أدى الى اضطرابات كبيرة بين صفوف الأهالي.[1]
4. وفاة الامبراطور فيرديناند الثاني، ومجيء ابنه فيرديناند الثالث، الذي وجد خزينة الدولة خاوية ومفلسة، فضلاً عن عدم تحقق جيوشه لأي انتصارات حاسمة، مما دفعه الى التفكير في عقد الصلح.
5. الانتصارات الكبيرة التي بدأت تحققها الجيوش الفرنسية والسويدية ومن تحالف معها، والتي بدأت تهدد العاصمة فيينا نفسها.
6. تعرض نظام ريشيليو في فرنسا الى الكثير من المتاعب الداخلية الكثيرة نتيجة إطالة امد الحرب.
7. القيام بالعديد من حركات التمرد في اسبانيا بسبب تلك الحرب وما كبدته لكل الأطراف المتنازعة من خسائر كبيرة وعلى كافة المستويات.[2]
8. موقف ملكة السويد كريستينا والتي كانت ضد استمرار الحرب ودعت في أكثر من مناسبة الى انهاء الحرب وما رافقها من صراع ديني مقيت، هذا فضلاً عما كانت تحمله من مشاعر وعواطف إنسانية كبيرة دفعتها الى تبني فكرة عقد الصلح.[3]

---

[1] Andrew Marr, A History of Modern Britain, Macmillan Publisher, London, 2008, p.9

[2] محمد مظفر الادهمي، تاريخ أوربا الحديث، عصر النهضة، والثورة الفرنسة القرن 16– 18، لا ن، بغداد، 1989، ص 70.

[3] هربرت فيشر، أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية، ترجمة، زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر، 1970، ص 256.

9. ظهور العديد من الآراء الداعية الى تبني اعراف جديدة في التعامل مع الاحداث والحروب وتغليب فكرة التحاور والدبلوماسية السياسية التي أخذت بالظهور التدريجي في هذه الفترة والتي ساعدت في نهاية الامر الى الدفع نحو تحقيق الصلح والسلام.[1]

تكمن أهمية هذه المعاهدة في كونها أول اتفاقية دبلوماسية في العصر الحديث، حيث ان هذا الصلح قد بني على أساس سيادة الدول وعدم التدخل في شؤون الغير. فقد اعتبر هذا الصلح بداية للدولة الوطنية بمفهومها الحديث. وعلى الاثر تم تبادل التمثيل الدبلوماسي والسفراء بين الدول وأصبح هناك ممارسة دولية بين الدول الأوروبية مما جعل الدبلوماسية مهنة قائمة بذاتها.

وقد تمخض عن هذه الاتفاقية إنهاء الصراع الديني والمذهبي الذي عانت من أوروبا. وكذلك وضع هذا الصلح حداً لعصر الإصلاح الديني الذي كان يهدف إلى القضاء على الكاثوليكية الرومانية التي تتبع كنيسة روما. كما قضى على محاولات الكنيسة الكاثوليكية في إعادة الولاء المطلق للبابا وللكنيسة.

وكان هذا يعني ضرورة التعايش بين المذهبين الكاثوليكي والبروتستانتي في أوروبا، ولن يتم هذا التعايش دون التسامح الديني. كما استرد رجال الدين البروتستانت ما تم انتزاعه منهم من أملاك، وترك الحرية للأتباع والرعايا لاختيار المذهب والدين الذي يريدونه دون فرض أي مذهب أو دين عليهم. كما تم الإعلان رسمياً عن استقلال هولندا وسويسرا مع احتفاظ فرنسا ببعض المناطق مثل متز وتول وفردان إضافة إلى معظم أراضي الألزاس باستثناء مدينة ستراسبورج. غير ان هذه المناطق ستكون محور حروب مستقبلية بين المانيا وفرنسا بعد توحيد الامير النمساوي بسمارك للمقاطعات الناطقة بالألمانية، ولكن صيغة الحرب هذه المرة ستكون قومية وليس دينية.[2]

ومن اثار معاهدة ويستفاليا انها عملت على توجيه الكثير من أفراد المجتمعات الأوروبية نحو العلم والتعلم ودراسة الفلسفة والمنطق، وإنهاء سيطرة اللاهوت على العقل الأوروبي، والدعوة إلى تحكيمه في الكثير من الأمور، وما زالت هذه المعاهدة تشكل أهم الجوانب السياسية

---

[1] Kathleen Nilan, Modern Europe, Vol.1, W, Norton publisher, United States, 1996, p.18

[2] فهد العتيبي، "صلح ويستفاليا والتكوينات الأممية"، صحيفة الرياض، ٧ تشرين اول ٢٠١٩.

لعالمنا المعاصر إلى اليوم. ويهمنا هنا تلك المبادئ التي تجسد ركائز القانون الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بحيث أصبح لكل دولة ممارسة سلطتها داخل نطاقها الجغرافي. فقد رسم المجتمعون المتنازعون خريطة جديدة لأوروبا، لا تعرف التقسيمات الدينية، بقدر ما تقر المصالح القومية للدول. من هنا تحوّلت الممالك المقدسة الحاكمة باسم الله وبالتحالف مع الكنيسة إلى دول حديثة قومية، تحارب باسم الوطن وفي سبيل سيادته. وبذلك أصبحت الدولة الوطنية هي الوحدة السياسية المقبولة في النظام العالمي المعاصر، وان كانت مع صراع مع الدعوات المنادية إلى التكوينات الأممية العابرة للحدود الوطنية كما كانت الكنيسة الكاثوليكية التي انتهت مع معاهدة ويستفاليا غير ان دعوة اممية أخرى ستظهر في بدايات القرن العشرين المنادية بالشيوعية او الدعوة الأممية المنادية بالامة الإسلامية التي بدأت مع انتصار الثورة الإسلامية في ايران في أواخر سبعينيات القرن العشرين.

اذن تعد معاهدة ويستفاليا المنعقدة في عام 1648 من أهم الاتفاقيات الدولية في التاريخ الحديث، إذ أدت هذه المعاهدة إلى إيقاف الحروب الدينية في أوروبا التي امتدت لمدة ثلاثين عاماً. وترجع محورية هذه الاتفاقية في التاريخ الحديث إلى نجاحها في إرساء المبادئ الحاكمة لبنية الدول القومية والقواعد المنظمة للعلاقات الدولية، وإن عجزت عن تحقيق السلام الدائم بين الدول الأوروبية.

نستخلص ان الدولة القومية هي الدولة الأمة وهي منطقة جغرافية تتميز بإنها تستمد شرعيتها السياسية من تمثيلها أمة أو قومية مستقلة وذات سيادة أي انها كيان ثقافي وإثني. وهي بذلك تختلف عن الدولة الحديثة التي هي عبارة عن كيان سياسي وجيوسياسي لا هيمنة فيها لإثنية معينة وقد تتعدد فيها الاثنيات التي تجمعهم قوانين حديثة تتصف بالمساواة التامة في الحقوق والواجبات. ولكن لا مجال لتحقيق الدولة الحديثة الا عن طريق الدولة القومية. فالمجتمعات الأوروبية كانت ممالك وامبراطوريات ليس لها حدود جغرافية محددة ولا اثنية معروفة او غالبة، وان الرعايا فيها قد يكونون متعددي الأعراق واللغات وذلك بحسب قدرة وقوة الملك على التوسع. ولكن تغيرت الحال بعد مؤتمر ويستفاليا حيث أصبحت هناك دول لها حدود جغرافية وذات اثنية ولغة غالبة وذات سيادة. وكانت هذه هي الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الدولة الحديثة، ولكن بعد مخاض اخر ستمر فيه أوروبا وهي مرحلة الثورات وخاصة

الثورة الإنجليزية التي عملت على تحويل إنجلترا الى جمهورية لمدة عشر سنوات حيث تم قتل الملك، ولكن بعد عودة الملكية اليها كانت ملكية دستورية غير مطلقة حيث ظهر مفهوم "الملك يملك ولا يحكم". ثم بعد ذلك تبعتها الثورة الفرنسية التي ارست أسس النظام الديمقراطي كما سيتبين معنا.[1]

رابعا: الثورات الأوروبية وأثرها على تطور القوانين المدنية

ان مسيرة التطور السياسي والمجتمعي في أوروبا لم تتوقف بعد تأسيس الدولة القومية. كما ان الحروب لم تتوقف أيضا. بل حصلت تطورات أخرى كبيرة تمثلت بثورتين كبيرتين في تاريخ أوروبا احداها قلصت وبشكل كبير صلاحيات الملك لتصبح صلاحيات بروتوكولية وهي الثورة الإنجليزية والأخرى هي الثورة الفرنسية التي ارست قواعد مبادئ الديمقراطية. فلكل من هاتين الثورتين مميزات وأسباب مختلفة، غير ان نتائجهما كانت متقاربة.

▪ الثورة الإنجليزية

ان الانجليز هم اول الشعوب التي خطت باتجاه الديمقراطية في العصر الحديث غير انهم لم يحصلوا على مكتسباتهم دفعة واحدة، بل كان الامر تدريجيا. ومن أبرز مظاهر التحرر من الحكم الملكي كانت الثورات التي حدثت في القرن السابع عشر بسبب عدة عوامل.[2]

ان العامل الاجتماعي والسياسي للمجتمع الانجليزي كان بغالبيته بروتستانتيا وأقلية من الكاثوليك وهذا الامر سبب صراعات ما بين الشعب والملوك الكاثوليك الذين وصلوا للتاج امثال الملك جيمس الثاني حيث لم يكن الامر مستساغا ان يكون لدى الملوك بما لهم من جبروت وسلطات مطلقة ان يكون الشعب من اتباع المذهب البروتستانتي لتخوفه من أثر ذلك الوضع السياسي، وبنفس المنطق رفض الانجليز ان يكون ملكهم كاثوليكيا.

اما عن العامل الاقتصادي، فكان للثورة الصناعية التي بدأت علاماتها بالانطلاق من انجلترا الاثر الكبير. فالتغير في الوضع الاقتصادي والانتقال من المجتمع الاقطاعي او الريفي

---

(1) Antonia Fraser, Cromwell, Our Chief of Men, Weidenfeld and Nicolson, London, 1973.

(2) Brian Manning, "What Was the English Revolution", History Today, Vol: 34, issue 3,1984.

الى الصناعي المدني وكل ما تعلق بذلك من متغيرات وتغير المنظومة الاجتماعية أحدث ذلك حراكا قويا داخل المجتمع مما يتطلب بالتالي تغييرا سياسيا. وكما هو معلوم في علم الاجتماع فان المجتمعات الصناعية هي الاكثر ديمقراطية في حين المجتمعات الزراعية اقل واقلها هي المجتمعات البدوية.[1]

وكانت الماغنا كارتا وهي الوثيقة الانجليزية التي صدرت عام 1215 المصدر الذي اعتمد كقانون سنة 1225 واعيد اصدارها كلائحة عام 1297. ومن اسباب اهميتها هو ليس فقط انها اول وثيقة قانونية بنصوص متطورة ورائدة، ولكن لان كثير من نصوصها لا تزال للان معمول بها ضمن الانظمة الداخلية لإنجلترا وويلز، وكانت انطلاقة متقدمة للوصول الى حكم دستوري في بريطانيا. وتعني الماغنا كارتا "الشرعة الكبرى". وكان من اسباب صدورها هو تمرد البارونات على الملك أثر خسارة احدى المعارك مع فرنسا وبسبب اهمية البارونات للملك، فكان من الصعب عليه الاستغناء عن هؤلاء البارونات لأنهم يمدونه بالجيش والمال مما جعله يرضخ لهم ويصدر هذه الوثيقة.[2] وبالرغم من ان الماغنا كارتا جاءت بضغط من ذوي النفوذ من النبلاء والارستقراطيين الا ان عامة الشعب استفاد منها الى حد ما وكانت بداية قوية تمكنه من ان يكمل البناء عليها لاحقا من اجل تطوير القوانين لتكون لصالح العامة من الناس. فكانت بالبداية تشير الى العودة للبرلمان من اجل الغاء مبلغ الضريبة الإضافية التي كانت زيادة على ما يدفعه هؤلاء الى الارستقراطيين والنبلاء وبالتالي، اجهاد عامة الشعب لأجل تمويل حروب الملك. ان كل تنازل من الملك كان يذهب لصالح البرلمان الذي أصبح هو الجهة الوحيدة المخولة برفع مبالغ الجزية والضرائب. كما نصت ايضا على انه لا يجوز مصادرة املاك رجل حر او وضع اليد عليها دون قانون ينظم ذلك والحكم وفق تلك القوانين. ونصت ايضا على انه لا يجوز احتجاز او ايقاف او سجن مواطن دون تهمة وهذا النص اخذت به القوانين المدنية اليوم.

ونظرا لتتطور الاحداث والعلاقات بين الملك من جهة والبارونات والشعب من جهة أخرى اضطر الملك شارلز من الفرار سنة 1647 حيث اندلعت الحرب الاهلية ثانية، وهذا الفرار

---

[1] حبيب المالكي، "الثورة الإنجليزية ...الاسباب والنتائج"، الحوار المتمدن، العدد، 4223.

[2] المصدر نفسه.

الذي يذهب البعض الى انه مكيدة من تدبير القائد الابرز اوليفر كرومويل كي يمتلك المسوغ لإعدامه لاحقا وهو ما حصل، فقد القي القبض على الملك وقام كرومويل بتاليف لجنة من البرلمانيين المتعصبين للثورة ضد الملك واصدروا الحكم باعدامه سنة 1649 كما حكم على ولده شارل الثاني بالنفي وانتهت الملكية ولكن بشكل مؤقت، حيث اعلن كرومويل قيام الجمهورية الإنجليزية التي استمر حكمه فيها من سنة 1649 لغاية 1660. رفض كرومول ان يتوج ملكا، بل فضل ان يحمل لقب حامي الكمونولث الذي كان مكونا حينها من إنجلترا واسكتلندا وايرلندا. ولكن وبعد وفاة كرومول بسنتين عادت انجلترا الى الحكم الملكي سنة 1660. انتجت تجربة كرومول انهاء نظرية الحق الالهي للملوك حيث تضمنت نتائجها على ان حق الملك في التاج مستمد من الشعب الممثل في البرلمان وليس من الله.[1]

▪ الثورة الفرنسية

كانت الثورة الفرنسية حركة ثورية هزت فرنسا بين عامي 1789 و1799 كان من أبرز نتائجها إنهاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية الأولى في فرنسا في 21 أيلول عام 1792. وكان المجتمع الفرنسي يتشكل من 3 طبقات رئيسية، النبلاء، ورجال الدين، عامة الناس. كان النبلاء ورجال الدين يحتكرون كل الامتيازات، في حين كانت الطبقة الثالثة التي تشكل غالبية المجتمع، محرومة من كل شيء تقريبا.

وكان من اهم أسباب الثورة الفرنسية في ذلك الوقت هو ان فرنسا كانت الدولة الأكثر اكتظاظا بالسكان في أوروبا بنحو 26 مليون نسمة عام 1789، وكانت تقترب من الإفلاس في عهد الملك لويس السادس عشر ليس بسبب الحجم السكاني الكبير، بل لأسباب أخرى ومن اهمها مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأميركية 1775 – 1783 حيث كانت سببا رئيسا للأزمة المالية الكبيرة. وسبب مشاركة فرنسا في حرب الاستقلال الأميركية هو الصراع الفرنسي – الإنجليزي الذي كان يحصل في كل انحاء العالم وكان أهمها على الأرض الأميركية

[1] علي إبراهيم درويش، كتاب السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية ١٥٠١ – ١٥٧٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لا ت، ص 100

ومن ثم على الأرض المصرية. [1] هذا بالإضافة الى فرض نظام ضريبي غير عادل في البلاد، واعتقال نخبة كبيرة من المفكرين أدت مجتمعة الى ازدياد حالة السخط الشعبي على نظام الحكم. وقد مرت الثورة الفرنسية في ثلاثة مراحل استمرت عشرة سنوات.

- المرحلة الأولى بدأت من تموز 1789 الى آب 1792 وتميزت هذه الفترة بالملكية الدستورية. فتم بتأسيس الجمعية الوطنية واحتلال سجن قلعة الباستيل، وإلغاء الحقوق الخاصة بطبقة الاقطاع، وإصدار بيان حقوق الإنسان ووضع أول دستور للبلاد.
- المرحلة الثانية بدأت من آب 1792 الى تموز 1794 حيث بدأت هذه المرحلة مع إعلان النظام الجمهوري وتصاعد التيار الثوري، كما تم إعلان إلغاء الملكية ثم إعدام الملك وإقامة نظام جمهوري متشدد.
- المرحلة الثالثة بدأت من تموز 1794 الى تشرين الثاني 1799 وفي هذه الفترة تراجع التيار الثوري وعودة البورجوازية المعتدلة التي سيطرت على الحكم ووضعت دستورا جديدا وتحالفت مع الجيش، كما شجعت الضابط نابليون بونابرت للقيام بانقلاب عسكري ووضع حد للثورة.[2]

ومن أبرز أحداث الثورة الفرنسية انه في سنة 1789، اجتمع مجلس طبقات الأمة الذي يمثل السلطة التنفيذية في فرنسا لبحث مسألة الضرائب، فأعاق النبلاء الذين كانوا يشكلون 2% فقط من الشعب عمل المجلس. وكان قرار لويس السادس عشر بفرض المزيد من الضرائب ان أشعل شرارة الثورة لإنهاء النظام الإقطاعي، والعمل على توزيع عادل لملكية الأرض وإلغاء امتيازات النبلاء. وأعلنت الجمعية الوطنية (البرلمان) رفضها للقرار ومنعت تنفيذ أي مراسيم يفرضها بدون أن تقرها الجمعية، وعلى الأثر أصدر الملك قرارا بحظر دخول النواب إلى مقر الجمعية.

ففي تموز 1789 اقتحم الثوار سجن قلعة الباستيل التي كان ينظر إليها كرمز للسلطة الملكية في البلاد، وسيطروا على مخازن السلاح والذخيرة الموجودة داخل القلعة وقتلوا محافظ السجن ماركيز دي برنارد، وقطعوا رأسه ووضعوها على رمح، وساروا بها في شوارع المدينة.

---

(1) David Andress, The Terror: The Merciless War for Freedom in Revolutionary France, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2005, pp. 12–13.

(2) Timothy Tackett, "Rumor and Revolution: The Case of the September Massacres," French History and Civilization Vol. 4, 2011, pp 54-64.

الامر الذي أدى بطبقة النبلاء الى الانتقال من باريس إلى البلدان المجاورة خوفا على حياتهم، حيث عملوا بعدها على تمويل الكثير منهم ما عرف لاحقا بالثورة المضادة.[1]

وعلى الأثر أصدرت الجمعية الوطنية إعلان حقوق الإنسان والمواطن، الذي نص على الحق في الحرية والأمن والمساواة بين الجميع أمام القانون وتكافؤ الفرص. كما نص الإعلان على مبدأ الحكومة التمثيلية والسيادة الشعبية، أي أن السيادة للشعب وليست للملك، كما عملت الجمعية على إلغاء الامتيازات الإقطاعية، وأقرّت توزيع الضرائب بين أفراد الشعب بالتساوي دون تمييز طبقي او ديني وأمّمت أموال الكنيسة وأراضيها باعتبارها ملكا للشعب.

وفي عام 1791 أصدرت الجمعية الوطنية دستورا جديدا يضمن الحريات العامة ويوزع السلطات توزيعا عادلا، ويؤكد على مبدأ فصل السلطات، والإبقاء على النظام الملكي مع تحديد سلطات الملك لويس السادس عشر. وقررت الجمعية إلغاء مجلس الشيوخ الذي كان يعينهم ولي العهد، كما ألغت التقسيم التاريخي للمحافظات الفرنسية، وأعادت رسم الخريطة الإدارية، فاستحدثت 83 محافظة، متساوية في المساحة وعدد السكان. ولكن بعد أقل من عام دبّت الفوضى في صفوف الجمعية، وبدأ صراع بين جناح داعم للملكية الدستورية وجناح رافض للنظام الملكي، وانتهى الأمر باقتحام القصر الملكي واعتقال الملك وأسرته، ومن ثم إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهورية واستلام نابليون بونابرت زمام الحكم بعد قيامه بانقلاب عسكري ووضع حد للثورة وإقامة نظام "دكتاتوري توسعي" استمر حتى تشرين الثاني 1799.[2]

وكان من اهم نتائج الثورة الأمور التالية: –

- **النتائج السياسية:** إلغاء الملكية المطلقة وإعلان النظام الجمهوري، الذي أقر فصل السلطات وفصل الدين عن الدولة والمساواة وحرية التعبير.
- **النتائج الاقتصادية:** القضاء على النظام الإقطاعي القديم، وفتح المجال لتطور النظام الرأسمالي وتحرير الاقتصاد من رقابة الدولة وحذف الحواجز الجمركية الداخلية، واعتماد المكاييل الجديدة والمقاييس الموحدة.

---

(1) https://ar.bccrwp.org/compare/difference-between-french-revolution-and-american-revolution/ نسخة محفوظة 2020-06-27 على موقع واي باك مشين.

(2) John Hardman, Louis XVI, The Silent King, New York, Oxford University Press, 2000, p. 10.

– **النتائج الاجتماعية:** إلغاء الحقوق الإقطاعية وامتيازات النبلاء ورجال الدين ومصادرة أملاك الكنيسة، كما أقرت الثورة مبدأ مجانية وإجبارية التعليم والعدالة الاجتماعية وتوحيد وتعميم اللغة الفرنسية.[1]

يتبين من خلال الثورة الإنجليزية والفرنسية التحول الكبير للقيم والمفاهيم التي أدت الى التحول الكبير في كيفية الحكم في البلاد، التي انتقلت من حكم دكتاتوري ملكي الى حكم ملكي مقيد دستوري كما في إنجلترا، والى نظام جمهوري كما في فرنسا. لتبدأ بعدها مرحلة التطور المستمر للقوانين والدساتير.

لقد أدى تطور الحركة الفكرية في أوروبا وانتشار الصناعة في فيها الى نشوء حركة نقابية عملت على المناداة بحقوق العمال سواء اكانت في المصانع او المناجم. فمع ازدهار الصناعة وازدياد راس المال خلق طبقة برجوازية – ليبرالية قوية وذات غنى فاحش في مقابل طبقة من العمال الفقراء.

▪ نشوء النقابات ودورها في المجتمع

لم يكن مفهوم الليبرالية آنذاك هو نفسه ما يطبق اليوم. ففي تلك الحقبة كانت الليبرالية راديكالية، او بمعنى اخر متوحشة. والسبب في ذلك هو عدم وجود قوانين تدافع وتحمي طبقة العمال. فكانت الأجور منخفضة وكانت النساء تعمل بأقل اجر من الرجل كما كان الأطفال يذهبون الى العمل. اما مفهوم الليبرالية اليوم فهو مرادف لكلمة ديمقراطية تجنبت الظلم الحاصل على النساء والأطفال تحديدا. فما هي الظروف التي مرت فيها مرحلة تأسيس النقابات وكيفية العلاقة من السلطات؟

ان العمل النقابي يرتبط بذوي المهن والحرف كالأطباء والمهندسين، والمعلمين، والعمال، وغيرهم. وللنقابات أنظمة داخلية تعتبر بمثابة دساتير يتم اتباعها ومن أساسياتها نظام الانتخابات. وتهدف مهمات النقابات بالدرجة الأولى الى تنظيم ممارسة المهنة والدفاع عن حقوق أعضائها. كما تعتبر النقابات هيئة قانونية تتكون من مجموعة من المواطنين الذين يمارسون مهنة واحدة أو مهن متقاربة. وتعمل النقابة لأغراض المفاوضة الجماعية أو المساومة

[1] William Doyle, The French Revolution: A very Short Introduction, 2001, p. 34.

الجماعية بشأن شروط الاستخدام ولراعية مصالح أعضائها الاقتصادية والاجتماعية عن طريق الضغط على الحكومات والهيئات التشريعية واللجوء إلى العمل السياسي في بعض الحالات. ولقد كانت بريطانيا أسبق الدول إلى الاعتراف بالأهلية الكاملة للنقابات العمالية وكان ذلك في عام 1871. ولكن السؤال هو هل كانت عملية الاعتراف سلسة ولم تمر بإشكالات مع ارباب العمل والسلطة؟

بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا، حيث كانت العديد من الابتكارات التقنية من أصل بريطاني، حتى أضحت في منتصف القرن الثامن عشر الدولة التجارية الرائدة في العالم.[1] وسيطرت على إمبراطورية تجارية عالمية مع مستعمرات في اميركا الشمالية ومنطقة البحر الكاريبي، وهيمنة عسكرية وسياسية كبيرة على شبه القارة الهندية، لا سيما مع بنغال المغولية منطقة التصنيع الاولى، من خلال أنشطة شركة الهند الشرقية. فتطور التجارة وظهور المشاريع هي من الأسباب الرئيسية للثورة الصناعية.[2]

وكانت التأثيرات على الظروف المعيشية للثورة الصناعية مثيرة للجدل للغاية، وناقشها المؤرخون الاقتصاديون والاجتماعيون بشدة بين عقدي 1950 و1980 اظهرت أن الجزء الأكبر من السكان الذين كانوا في أسفل السلم الاجتماعي قد عانوا من انخفاض حاد في مستويات معيشتهم، غير ان الأمور تغيرت مع إصرار النقابات على حقوقهم حيث ظهر خلال الفترة من 1813–1913 زيادة كبيرة في أجور العمال.[3]

تعرضت النقابات في بريطانيا في كثير من الأحيان للقمع الشديد في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في مدن مختلفة. غير ان الشرعية أُضفيت على النقابات العمالية في عام 1824، إبان انضمام أعداد متزايدة من عمال المصانع إلى هذه الاتحادات في جهودها الرامية إلى تحسين الأجور وظروف العمل. وتجلى النضال في مواقع العمل والتي برزت في صراعات مختلفة كالتمرد الإسكتلندي عام 1820، حيث شرع 60 ألف عامل بإضراب عام، والذي ما

(1) George Reisman, Capitalism: A Complete Understanding of the Value of Human Economic Life, Jameson Book, 1998, p. 127.
(2) John Esposito, (ed.), The Islamic World: Past and Present, Oxford University Press. Vol. 1: Abba - Hist. p.174.
(3) Terence Mills, and N. Crafts, "Trends in Real Wages in Britain, 1750–1913" Warwick Economic Research Papers, number 371, University of Warwick, 1991.

لبث أن قُمع. ومنذ عام 1830، بُذلت محاولات لإنشاء نقابات وطنية عامة، كان أبرزها اتحاد نقابات العمال الوطنية الكبرى في عام 1834.

كانت ثورة ميرثر أحد التطورات الهامة لحركة النقابات العمالية في ويلز في مايو 1831، حيث نزل عمال الفحم والصلب الذين يعملون لدى أسرة كراوشي القوية إلى شوارع مرثير تيدفيل، مطالبين بالإصلاح، احتجاجًا على خفض أجورهم والبطالة العامة. وامتدت الاحتجاجات تدريجيًا إلى المدن والقرى الصناعية المجاورة، وبحلول نهاية مايو كانت المنطقة بأكملها في حالة تمرد. ورُفع علم الثورة الأحمر لأول مرة في العالم وهو الذي تبنته حركة النقابات العمالية دوليًا والجماعات الاشتراكية عمومًا منذ ذلك الوقت.[1]

ولم تكن المرأة بعيدة عن العمل النقابي حيث استُبعدت النساء إلى حد كبير من تشكيل النقابات العمالية وعضويتها وتسلسلها الهرمي حتى أواخر القرن التاسع عشر. وتُعزى محاولة تحدي النساء لسيطرة الذكور وشق الطريق نحو التمثيل في النقابات والاتحادات العمالية بصورة كبيرة إلى مثابرة المصلحين من الطبقة المتوسطة مثل رابطة حماية المرأة ووقايتها التي سعت إلى مناقشة الظروف بشكل ودي مع أصحاب العمل في سبعينيات القرن التاسع عشر. وكان هناك بضع حالات اتخذت فيها النساء أعضاء النقابات العمالية زمام المبادرة في القرن التاسع عشر حيث لعبت النساء دورًا أساسيًا في إضراب غرب يوركشاير سنة 1875.[2]

واستمر تأثير العمل النقابي في تطوير المجتمع حيث وصل تأثيرها الى مرحلة تأسيس أحزاب سياسية، حيث ترجع أصول حزب العمل إلى أواخر القرن التاسع عشر، عندما اتضح وجود حاجة إلى حزب سياسي جديد لتمثيل مصالح طبقة العمال واحتياجاتها حيث أصبحت تتمتع بحق التصويت. فقد اهتم بعض أعضاء حركة نقابات العمال بالانتقال إلى الميدان السياسي، وبعد تمديد إضافي لحق التصويت في عامي 1867 و1885، أيّد الحزب الليبرالي بعض المرشحين الذين حظوا برعاية النقابات العمالية. بالإضافة إلى ذلك، تشكل عدد من الجماعات الاشتراكية الصغيرة في هذه الفترة، بهدف ربط الحركة بالخطط السياسية. ومن بين

---

(1) Malcolm Chase, Chartism: A New History, Manchester University Press, 2007.

(2) Melanie Reynolds, "'A Man Who Won't Back a Woman is No Man at All'. The 1875 Heavy Woollen Dispute and the Narrative of Women's Trade Unionism." Labour History Review 71:2 ,2006, p.187–198.

هذه الأحزاب حزب العمل المستقل، والاتحاد الديمقراطي الاشتراكي الماركسي، وحزب العمال الإسكتلندي.

يتبين لنا ان الثورة الصناعية مثلت نقطة تحول رئيسية في التاريخ. حيث إن كل جانب من جوانب الحياة اليومية تأثر بها بطريقة ما وتحديدا عندما بدأ متوسط الدخل والسكان يُظهرون نموًا مستدامًا غير مسبوق. قال بعض الاقتصاديين إن أهم تأثير للثورة الصناعية هو أن مستوى المعيشة لجميع السكان في العالم الغربي بدأ في الارتفاع باستمرار لأول مرة في التاريخ. على الرغم من أن آخرين قالوا إنه لم يبدأ في التحسن بشكل ملموس حتى أواخر القرن التاسع عشر وبداية العشرين.

كما تبين معنا من خلال مناقشة تطور العمل النقابي من بداياته لحين حصوله على الحق في ممارسة العمل السياسي والتصويت وتأسيس الأحزاب، وتطور دور المرأة، كان لهذا التطور أكبر الأثر على تطوير عملية تحديث القوانين والدساتير في المجتمعات. ولم يتم الحصول على هذه الحقوق الا بعد مخاض كبير عانته الطبقة العاملة. فالملايين من الرجال والنساء عانوا كثيرا من نهم الرأسمالية البريطانية والتي لم تكن تهتم الا في جني الأرباح، وتوسيع وحماية مستعمراتها مهما كانت الاثمان ولو حتى على حساب العمال والكادحين من شعبها وعمالها. وكان أبرز ما تحقق في تلك الفترة من إنجازات، هو إعطاء الحق والمساواة السياسية بين طبقة العمال التي كانت قد أخذت بالصعود والظهور كقوة بروليتارية من جهة، وطبقة البرجوازيين والملاك من جهة أخرى.

وكانت أهم وأبرز مطالب الحركة وقته التأكيد على حق الرجال الذكور فوق سن التاسعة عشر في التصويت في الانتخابات والاستفتاءات العامة، حيث كان حق الانتخاب يقتصر فقط على الملاك، وربط مسألة الاقتراع بالخبز، وتحويلها الى مسألة وطنية. كما يجب أن يتم التصويت بالاقتراع السري، وان تعقد الانتخابات النيابية كل عام وليس مرة كل خمس سنوات. كما يجب تخصيص رواتب لأعضاء البرلمان. وتم تجديد تلك المطالب مرة أخرى سنة ١٨٤٨ بسبب الرفض المتكرر من السلطة، ولكن هذه المرة تم تحقيق بعض الإصلاحات سنة ١٨٦٧ و١٨٨٤ وبحلول عام ١٩١٨ تم تحقيق المطالب باستثناء اجراء الانتخابات كل عام.

وقد اتبعت النقابات في بريطانيا أسلوبا يختلف يتسم باعتماد سياسة إصلاحية تدريجية بدلاً من تغييرات ثورية في النظام الاجتماعي، حيث بدأ العمال من ذوي المهارات والكفاءات العالية يبرزون جماهيرياً في المقدمة. حيث قاموا بتأسيس النقابات العمالية الفاعلة لتحسين وضعهم الاجتماعي وحماية مصالحهم. وخلافاً لرؤية ماركس، استسلم الاقتصاد السياسي البرجوازي للطبقة العاملة، وكان ذلك نتيجة الضغوط المطالبة بالإصلاحات من خلال التشريعات "وحدها" لتحسين أوضاع الطبقة العاملة.[1]

ومن الأسباب الأخرى المساعدة التي أدت بالنقابات من تحقيق مطالبهم هو سقوط الحكومة الليبرالية المتشددة وتولى حزب المحافظين المنتصر مسؤولية الإصلاح الانتخابي. ونص قانون الإصلاح لحزب المحافظين عام ١٨٦٧ على توسيع نطاق الامتيازات للعمال أكثر بكثير من مشروع قانون الإصلاح الليبرالي السابق، فقام المحافظين بالالتفاف وخطف تمثيل الطبقة العاملة، لأنها "عدديًا" أصبحت أقوى قوة انتخابية في المدن.

وفي عام 1870، أسس جون ستيوارت ميل جمعية "إصلاح ملكية الأراضي" الأكثر اعتدالًا وذات الطابع الاصلاحي، والتي ضمت عدداً من الليبراليين الراديكاليين والاقتصاديين والنقابيين الرائدين. ومن اهم منجزات هذه الرابطة انها دعت إلى فرض ضرائب على الزيادة غير المكتسبة في قيمة الأراضي. ولكن عارضت تأميم الأراضي باعتبارها هدفًا بعيد المنال، ودعمت ايضاً الى منح حقوق وامتيازات للمزيد من العمال في تملك الأراضي الصغيرة.[2]

وكان من نتاج هذا التطور الكبير في العمل النقابي الأثر الكبير في تطور العمل الحزبي حيث ظهر جليا من ان الهدف الذي وحد رئيس حزب العمال وزملائه في الاجتماع التأسيسي الشهير للجنة التمثيلية العمالية في شباط سنة 1900، هو بسبب تجاهل المحافظين من جهة وخيبة أملهم من الليبراليين من جهة أخرى. حيث كانت المطالبة بالتغيير من خلال تمكين العامة في نهاية المطاف من السيطرة على وسائل الإنتاج والتوزيع والتبادل، ووضعها جميعاً في أيدي دولة ديمقراطية حقيقية، لتكون في خدمة مصالح المجتمع بأكمله. وأيضا العمل

---

(1) Keith Laybourn, A History of British Trade Unionism, c.1770–1990, Sutton Publishing Ltd,1992, pp 33 –34.

(2) رامز مكرم باكير، "الحركة العمالية البريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الان"، جريدة المسار، العدد 49، 10 اذار 2021.

لتحقيق الحرية الكامل للعمال من الهيمنة الرأسمالية وهيمنة الملاك العقاريين، وإقامة المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الطرفين. وحقق الحزب إنجازات تاريخية كبيرة، يذكر منها التأمين الطبي المجاني (NHS)، وتحديد الأجور.

اذن تبين معنا من خلال ما سبق الكيفية التي تطورت فيها أوروبا منذ مؤتمر ويستفاليا في 1648 من مجتمعات متفرقة الى كيانات سياسية منفصلة لها حدودها الخاصة وشعبها وسيادتها سميت بالدولة. وكان لا بد لهذا الدولة الجديدة أي تدار بأسلوب مختلف عن الماضي الذي كان متحكما فيه الملك والكنيسة والاقطاع، الى أسلوب يقوم على مؤسسات وسلطات تتناسب مع هذا الكيان الجديد. هذا الكيان الجديد الذي كان التفاعل بين مكوناته كبيرا جدا أدى الى تطور دائم للقوانين وبالتالي الى تطور الدساتير. ولكن حتى هذه المرحلة لم تصل الدساتير في هذه المرحلة الى مرحلة دولة المواطنة لأنها كانت قائمة على أساس اثني يتمايز عن غيره من اثنيات. وبالرغم من انتهاء حقبة الحروب الدينية الا ان أوروبا عصفت بها حروب جديدة، ولكن هذه المرة كانت حروب قومية. وكانت المانيا أيضا نقطة البداية حيث عمل القائد بسمارك النمساوي بتوحيد المقاطعات الناطقة باللغة الالمانية ووحدها بكيان اسمة المانيا. وكان من أوائل ما حصل هو قيام حرب جديدة بين المانيا وفرنسا هدفت منه المانيا الى استعادة المناطق التي استولت عليها فرنسا سابقا.[1]

في تلك المرحلة دخلت أوروبا في مخاض الحروب القومية حيث تبعتها الحروب النابوليونية ثم الصراع الفرنسي – الإنجليزي وغيرها الكثير. والسؤال هنا هو هل توقفت عملية تطوير الدساتير بنشوء الدولة القومية ام استمرت؟ وكيف تم التوصل الى مبادئ المواطنة وتضمينها في الدساتير؟

يتبين لنا مدى الأثر الكبير الذي لعبته كل من الثورتين الإنجليزية والفرنسية في تطور الحياة السياسية والاجتماعية والتأسيس لعملية تطوير للمجتمع بشكل مستمر. وعلى الرغم من تأثيرهما الكبير في أوروبا بشكل عام، الا ان لكل ثورة مميزات واثار تختلف بشكل كبير في أثرها في المجتمع. فالثورة الإنجليزية وعلى الرغم من انها عملت بشكل كبيرة على تعميق الانفصال بين الكنيسة الكاثوليكية والكنيسة الانجليكانية الا انها وضعت راس الدولة أي الملك

[1] Ainsworth. R. Spofford, The Library of Historic of Characters and Famous Events of all Nations and Ages, Vol XII, Alfa editions, Philadelphia, 2019. p. 300.

رئيس لهذه الكنيسة. ولا يعني ذلك ان الملك الإنجليزي أصبح يتمتع بصلاحيات روحية وزمنية، بل على العكس حيث رسخت الثورة مبدأ ان الملك يملك ولا يحكم هذا المفهوم الذي أسس للملكية الدستورية منذ ذلك الوقت. كما اكدت الثورة الإنجليزية ان السلطة التنفيذية هي السلطة التي تنتخب من الشعب وتحكم باسمه. هذا التطور انعكس إيجابا على الحركات العمالية التي بدورها كانت على تماس مع الطبقة الرأسمالية المالكة لوسائل الإنتاج. هذا التماس ولد حركة مطالبات كبيرة عملت عل تطوير العمل النقابي لدرجة ان الأحزاب السياسية بدأت بتبني هذه المطالبات. وبدورها عملت الأحزاب على تطوير القوانين في البرلمان لتحسين الأوضاع العامة للعمال.

اما الثورة الفرنسية وعلى الرغم من تميزها عن الثورة الانجليزية الا انها تتشابه في الكثير من الأمور على صعيد تطور القوانين والمجتمع. غير ان الموقف المتشدد للثورة الفرنسية تجاه الكنيسة ورجال الدين كان واضحا بشكل كبير. ولم تعمل الثورة على ربط الحاكم بالكنيسة او تبنيها لاي مذهب ديني. انما رفعت الثورة شعارها الشهير الحرية والمساواة الاخوة. وبوصول نابليون بونابرت للحكم نشر هذه المبادئ في أوروبا من خلال حملاته العسكرية التي عرفت بالحروب النابوليونية.

تبين لنا التجربة الأوروبية جليا ان مصطلح المواطنة لم يأتي اسقاطا بل كان من الضروري ان يمر بعدة عوامل موضوعية أدت في نهاية المطاف الى قطف الجهود التي مرت بها الدول الاوروبية للارتقاء الى هذا المستوى. فالمواطنة أصبحت قمة التطور السياسي والاجتماعي الذي ألغى الفوارق الدينية والمذهبية والعرقية حتة أصبح الجميع يتمتعون بنفس الحقوق والواجبات امام القانون. بدء هذا الارتقاء يتكون مع الثورة الفكرية التي بدأت بمناقشة الحق الإلهي في الحكم وصولا الى تحديد وتقييد صلاحيات الملوك وتقوية صلاحيات البرلمان وجعل التشريعات مدنية دون ان يكون للتشريعات السماوية دور فيها. غير ان البداية الحقيقية لهذا التطور ازداد مع نشوء ما عرف بالدولة القومية على أثر مؤتمر ويستفاليا سنة ١٦٤٨. هذا المؤتمر الذي ميز بين دولة وأخرى وصنع لكل منها حدودا جغرافية تمارس السلطة عليها وفيها وبذلك انتهى مفهوم الغزو الذي كان منتشرا في أوروبا والعالم حيث كان الملك عندما يستشعر بان لديه القوة بغزة مناطق أخرى ليكون مملكته او امبراطوريته. لذلك كانت امبراطورية فارس والامبراطورية الرومانية والبيزنطية والخلافة الإسلامية. أي ان العامل الجغرافي لم يكن

موجودا في حسابات الملوك. ولكن بعد مؤتمر ويستفاليا تغيرت الأمور بعد وجود حدود جغرافية وأصبح الغزو يصنف كاحتلال وأصبح يحق للشعب المحتل المقاومة. وبذلك ذلك مصطلحات سياسية جديدة لم تكن سابقا.

ولم تقتصر هذه العوامل على الثورة الفكرية ونشوء الدولة القومية، بل تبعتها الثورة الصناعية التي انتجت طبقات اجتماعية جديدة وخلقت شكلا جديدا من أنواع التعامل الاجتماعي. حيث أدى ذلك الى تطور مفهوم الحقوق والواجبات والمساواة بين الرجل والمرأة. هذا التطور أدى بالنتيجة الى تأسيس نقابات تطالب بحقوق العمال في وجه ارباب العمل. وعلى الأثر كان لذلك تأثيرا على العمل الحزبي حيث عملت بعض الأحزاب على تبني مطالب النقابات لمناقشتها في البرلمان والعمل على احداث قوانين جديدة تتناسب مع التطورات المجتمعية والاقتصادية أي ان حركة تطور القوانين كانت تتواكب دائما مع حركة تطور المجتمع وبذلك يتطور الدستور ليتناسب مع العصر.

وفي المحصلة نجد ان أي تطور مرت به أوروبا كان يتبعه نتيجة محددة أدت في نهاية المطاف الى الوصول لما عرف بمصطلح المواطنة. أي ان التطور السياسي كانت نتيجة لتطورات مجتمعية واقتصادية وليس العكس. والسؤال هنا هل يستطيع العالم العربي الذي يمر بأسواء حالاته من الوصول الى دولة المواطنة دون المرور بهذه الظروف الموضوعية؟ علما ان العالم العربي منذ ان نشأت دوله في بدايات القرن العشرين على أثر هزيمة الخلافة الإسلامية لم تكن نشأة طبيعية، بل نتيجة لتدخل خارجي بريطاني – فرنسي. كما نجد ان وضع المجتمعات العربية على أثر ما عرف بالربيع العربي أدى الى انهيار لن أقول الدول، بل المجتمعات حيث أصبح الالتصاق بالدين والمذهب هو السمة الغالبة والتي أدت حتى الى اضمحلال المفهوم القومي او الوطني والذي خالف مفهوم المواطنة من اساسه.

لائحة المصادر

- **المصادر العربية**

– أبو علية. عبد الفتاح، وإسماعيل احمد ياغي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر، مكتبة نور، الرياض، 1993.

- الادهمي. محمد مظفر، تاريخ أوربا الحديث، عصر النهضة، والثورة الفرنسة القرن 16– 18، لا ن، بغداد، 1989.
- باكير. رامز مكرم، "الحركة العمالية البريطانية منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الان"، جريدة المسار، العدد 49، 10 اذار 2021.
- درويش. علي إبراهيم، كتاب السياسة والدين في مرحلة تأسيس الدولة الصفوية ١٥٠١ – ١٥٧٦، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، لا ت.
- العتيبي. فهد، "صلح ويستفاليا والتكوينات الأممية"، صحيفة الرياض، ٧ تشرين اول 2019.
- فيشر. هربرت، أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الاوربية الى الثورة الفرنسية، ترجمة، زينب عصمت راشد واحمد عبد الرحيم مصطفى، مصر، 1970.
- الكيالي. عبد الوهاب، وآخرون، الموسوعة السياسية، الجزء الرابع، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985.
- المالكي. حبيب، "الثورة الإنجليزية. ..الاسباب والنتائج"، الحوار المتمدن، العدد، 4223.
- نوار. عبد العزيز، ومحمود محمد جمال الدين، التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، لا ن، القاهرة، 1999.

▪ المصادر الأجنبية

- Andress. David, The Terror: The Merciless War for Freedom in Revolutionary France, Farrar, Straus and Giroux, New York, 2005.
- Brecht. Martin, Martin Luther. tr. James L. Schaaf, Fortress Press, Philadelphia,1985.
- Bagehot. Walter, The English Constitution, Oxford University Press, 2009.
- Baten. Jörg, A History of the Global Economy. From 1500 to the Present. Cambridge University Press, 201 1.
- Chase. Malcolm, Chartism: A New History, Manchester University Press, 2007.
- Doyle. William, The French Revolution: A very Short Introduction, 2001.
- Davis. Norman, Europe, a History, Oxford University Press 1996.
- Eberle. Edward J," Church and State in Western Society: Established Church, Cooperation and Separation", in Journal of Contemporary Religion, Vol.28, issue 3.
- Esposito. John, (ed.) The Islamic World: past and present, Oxford University Press. Vol. 1: Abba - Hist.

- Fraser. Antonia, Cromwell, Our Chief of Men, Weidenfeld and Nicolson, London, 1973.
- Horn. Jeff, Leonard Rosenband, Merritt Smith, Reconceptualizing the Industrial Revolution, MIT Press, Cambridge MA, 2010.
- Hobbes. Thomas, Critical Assessments, Vol. 1, Preston King, 1993.
- Hardman. John, Louis XVI, The Silent King, New York, Oxford University Press, 2000.
- Jones. Daniel, Roach, Peter; Hartmann, James; Setter, Jane (eds.), English Pronouncing Dictionary, Cambridge: Cambridge University Press, 2003.
- Laybourn. Keith, A History of British Trade Unionism, c.1770–1990, Sutton Publishing Ltd, 1992.
- Manning. Brian, "What Was the English Revolution", History Today, Vol: 34, issue 3,1984.
- Marr. Andrew, A History of Modern Britain, Macmillan Publisher, London, 2008.
- Machiavelli. Niccolo, The Prince, Oxford, NY: Oxford University Press, 2008.
- Mills. Terence, and N. Crafts, "Trends in Real Wages in Britain, 1750–1913" Warwick Economic Research Papers, number 371, University of Warwick, 1991.
- Nilan. Kathleen, Modern Europe, Vol.1, W, Norton publisher, United States, 1996.
- State / Nation State, Encyclopaedia Princetonians.
- Reisman. George, Capitalism: A Complete Understanding of the Value of Human Economic Life, Jameson Book, 1998.
- Reynolds. Melanie, “A Man Who Won't Back a Woman is No Man at All. The 1875 Heavy Woollen Dispute and the Narrative of Women's Trade Unionism." Labour History Review 71:2, 2006.
- Spofford. Ainsworth. R., The Library of Historic of Characters and Famous Events of all Nations and Ages, Vol XII, Alfa editions, Philadelphia, 2019.
- Tackett. Timothy, "Rumor and Revolution: The Case of the September Massacres," French History and Civilization Vol. 4, 2011.